الوقت، في معهد الدراسات الاستراتيجية في الجامعة (**دافار**، ١٠/١٢/١٩٨١). وعلقت الدكتورة تامي رينهارت، المحاضرة بكلية الآداب في جامعة تل ــ أبيب، على زيارة شارون للجامعة، بقولها: ان «الشخص الذي يغلق جامعة يجب ألا يسمح له بالتحدث في جامعة أخرى». وفي سياق اعتراضها على إغلاق جامعة بيرزيت، اعتبرت د. رينهارت «أن المجتمع الذي يغلق الجامعات ويخشى المثقفين، سيستعمل السلاح ضد نفسه في نهاية الأمر». وأضافت: ان شارون مسؤول شخصياً عن إغلاق الجامعة، فهو الذي أصدر أمر الإغلاق، وبإمكانه أن يلغيه. (**ر. إ. إ.**، العدد ٢٥٠٧، ٩ و١٠/١٢/١٩٨١، ص ٧). وفي ١٤/١٢/١٩٨١، تظاهر أكثر من ألف شخص، من جامعة تل ــ أبيب، ضد أمر «الإغلاق» وضد سياسة شارون القمعية في الضفة الغربية (**عل همشمار**، ١٥/١٢/١٩٨١).

من جهة أخرى، شاركت هيئات صحافية، في التنديد بسياسة شارون؛ فقد عقد، في بيت أغرون بالقدس، يوم ١٧/١١/١٩٨١، مؤتمر تضامني مع الشعب الفلسطيني، ضد الإجراءات الاسرائيلية الإرهابية وضد إغلاق جامعة بيرزيت، حضره مراسلون من صحيفة الفجر، وعضو الكنيست السابق، أوري أفنيري (**الشعب**، ١٨/١١/١٩٨١).

أما بالنسبة لمنظمة الطلاب في القدس «كاستل» اليمينية، فقد طلبت من وزير المعارف والثقافة، ومن وزير الدفاع، منع انتقال طلاب من جامعة بيرزيت إلى الجامعة العبرية. وقد ادعى رئيس آلمنظمة، يسرائيل كاتس، أن هنالك عدداً من محاضري الجامعة العبرية، يريدون تجاوز إغلاق جامعة بيرزيت، بإعطاء محاضرات لطلابها في الجامعة العبرية. كما اعتبر «كاتس» أن دخول طلاب عرب الضفة الغربية، إلى الجامعة العبرية سيسبب تجديد التصادم الدموي بين الطلاب العرب واليهود (**ر. إ. إ.**، العدد ٢٤٩٠، ١٨ و١٩/١١/١٩٨١، ص ٦).

من جهة ثانية، تعرّض بعض رجال مجموعة «كاستل» للاجتماع الذي عقد في جامعة تل ــ أبيب، واعتبر «يسرائيل كاتس»، أن حضور طلاب عرب، من جامعة بيرزيت، وتّر الأجواء، وتسبب في التصادم داخل الجامعة (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٩٤، ٢٤ و٢٥/١١/١٩٨١، ص ١٠).

إعادة فتح الجامعة

بعد إعادة فتح جامعة بيرزيت، بتاريخ ٤/١/١٩٨٢، حاول رئيس «الإدارة المدنية» البروفيسور مناحيم ميلسون، فرض شروط جديدة على الدراسة في الجامعة بحجة انتظام الدراسة فيها؛ فطلب من رؤساء الجامعة قطع كافة الاتصالات والعلاقات مع رئيس الجامعة المبعد، د. حنا ناصر. وأوضح ميلسون لرؤساء الجامعة، أسس الإجراءات الجديدة التي ستطبق على الجامعة، والمستمدة من قوانين الحكم العسكري (**ر. إ. إ.**، العدد ٢٥٢٤، ٣ و٤/١/١٩٨٢، ص ١٩). وأفادت مصادر أكاديمية إسرائيلية، أن قوات الاحتلال تخطط، لفرض قوانين وتعليمات عسكرية جديدة على جامعة بيرزيت، بهدف تقييد الحرية الأكاديمية فيها. ووصفت هذه القوانين والتعليمات، بأنها ضربة جديدة للحريات الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية في المناطق المحتلة (**الطليعة**، ٧/١/١٩٨٢).

من جهة ثانية، اعتبر البروفيسور عمانوئيل فرجون، من الجامعة العبرية «أن فتح الجامعة بصورة عادية ومنظمة، تحت شروط جديدة وصعبة، لا يبشرنا إلا بأحداث جديدة وصعبة، مما يستدعي نضالاً متجدداً من جانب لجنة التضامن مع بيرزيت، ومن جانب طلابها» (**ر. إ. إ.** العدد ٢٥٢٤، ٣ و٤/١/١٩٨٢، ص ٢٠). وأكد رئيس الجامعة بالوكالة د. برامكي، أن الجامعة رفضت هذه الشروط التعجيزية، وأنها «ستبقى مؤسسة أكاديمية وطنية، وستظل مشعلاً لتخريج أفواج الطلبة لخدمة بلدنا». وعرض د. برامكي سلسلة الاجراءات القمعية، التي اتخذتها السلطات العسكرية، بحق طلاب وأساتذة الجامعة عند إعادة فتحها؛ حيث أصدرت أوامر الإقامة الجبرية على أعضاء لجنة طلاب الجامعة لمدة ٦ أشهر، ومنعتهم من الوصول إلى الجامعة، بحجة نشاطهم في التحريض على الاضراب (**ر. إ. إ.**، العدد ٢٥٢٩، ١٠ و١١/١/١٩٨٢، ص ١٠). وكانت المحكمة العسكرية في مدينة رام الله قد أصدرت في ٤/١/١٩٨٢، حكماً بغرامة مقدارها ٧٠٠٠ شيكل على الطالب الفلسطيني، خالد برهم،